

اقتصاد

ضبط ٣٨ ألف حبة في مطار دمشق قبل توجيهها إلى الخراطوم

مصدر في «الجمارك» لـ«الوطن»:

نقلات جديدة لضباط جمركيين قريباً

عبد الهادي شباط

كشفت مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ٣٨ ألف حبة مخدرات (كبتاغون) في مطار دمشق الدولي كانت تنجّه للخراطوم. وفي التفاصيل، بين المصدر أنه تم كشف الحبوب المخدرة بعد إجراء عمليات تفتيش لأحد الحمولات التي كانت تستقل على متن إحدى الطائرات التي تنجّه إلى السودان، موضحاً أن الحمولة كانت عبارة عن إطرار للوحات زينة، تبين بعد تفكيكها وتفقيشها بشكل دقيق أنها تحوي حبوب مخدرة، وتم إجراء التفقيش لكل اللوحات المشبوهة، وجمع كميات الحبوب المخدرة المخبئة فيها، ونظمت قضية وفق الأنظمة المعمول بها، وأحيلت للجهات المختصة متابعة التحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وحول ما إذا كانت هذه الحبوب تصنع محلياً أم أنها دخلت للبلاد بغرض العبور، رجح المصدر أن تكون هذه الكميات دخلت بغرض العبور، ومازالت التحقيقات جارية وسيتم التعرف من خلالها على المصدر الأساس لهذه الحبوب المخدرة، وأكد أن هناك الكثير من الحبوب المخدرة (كبتاغون) باتت تصنع محلياً ضمن ورش تخصص في مثل هذه الأعمال، إذ تم استغلال الظروف العامة للبلاد لتصنيع مثل هذه الحبوب خاصة في المناطق التي شهدت توترات أمنية، وحول نشاطات الضابطات الجمركية بين المصدر أنه يتم العمل حالياً على إتمام جداول التنقلات لرؤساء المناطق والمفارز بعد أن تم إنجاز جدول تنقلات رؤساء الضابطات الجمركية،

وكان مجلس الوزراء قد استعرض خلال جلسته أمس الأول واقع عمليات استلام محصولي القمح والشعير والتسهيلات المقدمة في هذا القطاع، وتم الطلب من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء وضع آلية لتصدير الفائض من مادة الشعير نتيجة استلام مؤسسة الأغلاف كميات كافية من المنتجات العلفية هذا الموسم، وتم التأكيد على تقديم التسهيلات والمحفزات اللازمة لذلك ما يدعم القطاع الزراعي ويساعد الفلاحين على تصريف محاصيلهم.

وفي سياق آخر متعلق بالنقص في مادة المازوت بالنسبة للحصادات، بين رئيس الاتحاد أن الحصادات شارف على الانتهاء، منوهاً بأن لافتاً موضوع نقص المازوت قد تم إيجاد حل له، لافتاً إلى أن المشكلة الآن ليست بمازوت الحصادات إنما المشكلة بنسويق الشعير.

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: فائض ولا إمكانية للتخزين

الحكومة لا تشتري الشعير منذ ٤ أيام وسيارات تقف على الدور منذ عشرة أيام من دون جدوى!

رامز محفوظ

صرح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ«الوطن» بأن استلام الشعير من الفلاحين متوقف منذ أربعة أيام، على حين هناك العديد من السيارات محملة بالمادة لا يتم استلامها من الفلاحين، علماً أن هناك سيارات تقف على الدور منذ عشرة أيام من دون جدوى. وبين أن عدم استلام الشعير من الفلاحين يعود لوجود فائض في المادة لدى مراكز استلام الحبوب، ولعدم وجود إمكانية لتخزين الشعير الفائض، مطالباً في الوقت نفسه باستلام حمولات سيارات الشعير التي تم إعطاؤها شهادات منشأ، موضحاً أن وضع آلية تصدير الفائض من الشعير هو من اختصاص الحكومة وليس الاتحاد.

وأوضح إبراهيم أن تسويق القمح نظامي، ويسير كما هو مخطط له وهناك تسهيلات وليس هناك عقبات واضحة بالنسبة لهذا الموضوع، لافتاً إلى وجود عقبات ومشكلات بسيطة أبرزها قلة العتالين في بعض المحافظات، وتأخر انتظار السيارة المحملة لحين دخولها واستلامها من الفلاحين. وبين أن استلام القمح من الفلاحين يتم حتى من مناطق سيطرة ميليشيا قسد، مشيراً إلى أن محافظة الحسكة هي من أكثر المحافظات التي تأثرت بالحرارة التي طالت الموسم الحالي، لافتاً إلى أن أغلب المحافظات تأثرت بالحرارة لكن تأثيرها كان بسيطاً على الموسم الحالي، مبيناً أن المساحات المزروعة التي تعرضت للحرارة هي كبيرة مقارنة بالمساحات التي تعرضت للحرارة خلال الأعوام الماضية.

هناء غانم

صرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن» بأن الوزارة تعمل بشكل حثيث على متابعة موضوع إحلال المستوردات وفقاً لأولويات استهلاكها في المجتمع المحلي وقد بلغ عددها حتى الآن ٤٥ مادة، وذلك بناء على توجيهات الحكومة، وأوضح الخليل أن الظروف التي تمر بها سورية وتداعياتها على المستويات كافة استدعت التعامل بأدوات وسياسات مختلفة، ووفقاً لكل قطاع أو مجال، وفي هذا الإطار برزت أهمية صناعة بدائل المستوردات كواحدة من أهم الأدوات التي يمكن أن تساهم في دعم استقلالية القرار الاقتصادي، بالنظر إلى ما يمكن تحقيقه من اكتفاء ذاتي.

ولفت الخليل إلى أن الجهود الحكومية تركزت على دعم تنفيذ هذا التوجه، لاسيما مع بدء الدخول في مرحلة التعافي الاقتصادي، إذ عملت الوزارة على تصميم برنامج إحلال صناعة بدائل المستوردات الذي تم إقراره في مجلس الوزراء، وتم تكليف الوزارة بمتابعة تنفيذه بالتنسيق مع الجهات المعنية، وقد تم اختيار مجموعة من السلع المستهدفة استناداً إلى وزنها النسبي في المستوردات، بالإضافة إلى عدد من القطاعات، وجرى دراسة كل سلعة محلياً ومتطلبات ذلك.

وبناء على ذلك تم الانتهاء من دراسة العديد من المواد منها الخميرة والورق والإطرار والنشاء والقطر الصناعي والزيوت... وغيرها من السلع التي تم الاتفاق عليها ضمن برنامج إحلال المستوردات كبدايات يمكن طرحها للإنتاج محلياً، فيما تم الانتهاء من دراسة قطاع الصناعات النسيجية وقطاع الأدوية النوعية وذلك على صعيد القطاعات، ويتم اقتراح التخفيضات اللازمة على مستوى كل سلعة أو قطاع، وقامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

برفع النتائج ليصار إلى متابعتها بالتنسيق مع الجهات المعنية. ومن هذه المواد والسلع التي تم طرحها ضمن برنامج إحلال المستوردات الحبيبات البلاستيكية مع إنشاء مجمع للبتروكيماويات، والأدوية البشرية غير المصنعة محلياً، والأفضة غير المنتجة محلياً (جيتن، جوخ.. إلخ)، إضافة إلى زيوت نباتية خامية بدءاً من البذور النباتية، والخيوط غير المنتجة محلياً وخاصة (الكوميكات، الصناعية.. إلخ)، والورق، وقطع تبديل سيارات، والأت، وطلائح بلاستيكية، والبطاريات، والخميرة، والإطرار، والأواح الفورميكا، وحلب مجفف، وأجهزة إنارة ولبات وليدات، وفوط صحية وأصناف مماثلة لجميع الأعمار (عجزة وكبار السن ومعوقين)، وأكئيل البنزين، وقوارير زجاجية وأوان وخاصة القوارير المستخدمة لأدوية، وأحذية رياضية، وصاج بدءاً من صهر سكراب الحديد،

وزير الاقتصاد يكشف لـ«الوطن» عن ٤٥ مادة سوف يجري الاستغناء عن استيرادها من خلال تصنيعها محلياً



وافترتات، والسيلكون بدءاً من الرمال المتوافرة محلياً، وورق المنيمو، والواح الزجاج بكل أنواعها بدءاً من الرمال المتوافرة محلياً، ومادة الفريت المستخدمة في صناعة السيراميك، والمصاعد وقطعها التبديلية، وجرارات زراعية. ونوه الوزير بأن الوزارة تتبني منحج الواقعية في الحل، ضمن هذا البرنامج لتحقيق أهدافه المشروطة والتي تتمثل في تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً مع تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولاً إلى استقلالية القرار الاقتصادي، كما أن بناء سياسة إحلال للواردات يجب أن يتم بشكل ينسجم مع المنظور التنموي للمرحلة المقبلة، وخاصة ما يتعلق بالتوجه نحو الصناعات التي تشكل حوامل للنمو والتي تحمل قيمة مضافة مرتفعة.

وأكد أنه يفضل الدعم الذي تتلقاه المؤسسة من الحكومة سيتم حل الإشكالات السابقة ولن تعوق عملها وأداءها، وستعمل على ترجمة هذه الرعاية وهذا الدعم لتكون إحدى مؤسسات التدخل الإيجابي في الأسواق، وتعمل على ضبطه والحيلولة دون حصول أي خلل بأي سلعة من خلال توافر جميع السلع الأساسية بأفضل المواصفات وبأسعار أقل من الأسواق الخاصة، ولا سيما أنها تستحوذ على حصة سوقية للمواد الاستهلاكية تتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر بالمئة وتستعمل كامل مسؤولياتها عن الفترة المقبلة.

وحول أرباح المؤسسة فقد بلغت ١٣٥ مليون ليرة من صفقة البطاط التي تم استيرادها من مصر، وكان سعرها أقل من سعر أسواق القطاع الخاص بحوالي ١٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد على الرغم من الإشكالية التي سببها المورد واستركتها المؤسسة، كما بلغت مبيعات المؤسسة من مادة اللحوم ٥٥٢ مليون ليرة وأرباحها ٣٤ مليون ليرة، ولاقت مبيعات اللحوم إقبالا كبيراً جراء نوعية المنتج المعروضة ورخص سعرها بقرار من القطاع الخاص بحوالي ٢٠٠٠ ليرة، مع الإشارة إلى أن المؤسسة لم تتلق أي شكوى من المستهلكين إلى المخبر المختصة بتتبع جودة مادتني البطاطا واللحوم أو مخالفتها للاشتراطات ومعايير المخبر الوطنية وهيئة المواصفات والمقياس السورية.

علي محمود سليمان

صرح مدير السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن مبيعات المؤسسة عن النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٩ بلغت نحو ٣٠ مليار ليرة سورية، محققة أرباحاً بقيمة ١,٥ مليار ليرة، وذلك ضمن خطة تطوير وتحديث لأساليب عمل المؤسسة، وآليات عرض السلع وتوفر تشكيلة واسعة من مختلف المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية بمواصفات ونوعية جيدة وبأسعار تنافسية.

وحول الخسائر بقيمة ٤٠ مليار ليرة في المؤسسة التي تحدث عنها رئيس مجلس الوزراء مؤخراً، أوضح أن ما تم ذكره عن خسائر هي عبارة عن تشابكات مالية مع بعض الجهات العامة عن سنوات سابقة، قبل صدور مرسوم الدمج، وهي أمور تتم معالجتها عبر الجهات الرقابية المختصة، وهي على دراية بتفاصيلها وتتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة.

ولفت إلى أن الرقم الذي لا يعتبر خسارة مباشرة محققة ولكنه نتيجة التشابكات المالية والديون عن جهات مختلفة، حيث إنه قبل الدمج عندما كانت المؤسسة الثلاث (الخزن والتسويق والإستهلاكية وسندس) تعمل كل منها وحدها، وكان هناك مواد منتهية الصلاحية في مستودعات المؤسسة الثلاث وصرح قرار بإتلاف هذه المواد، واعتبرت من ضمن الخسائر، إضافة إلى وجود عدة قروض

وفاء جديد

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب لـ«الوطن» عن حالات غش جديدة وكثيرة على الأندية، حيث تتم معالجة الجدل الصناعي ليصل إلى مرحلة يتم بها الاعتقاد بأنه جلد طبيعي، باستخدام آلات وتقنيات حديثة، مشيراً إلى وجود لجان خبرة مشكلة بمديريات التموين في مرحلة المحافظات تكشف عن نوعية الجلد المستخدم.

وبين أن بعض التجار يلجؤون إلى استخدام جلود لأحدية جودة منخفضة وتسعيها وفق سعر الجلود ذات الجودة الأعلى، وذلك بهدف زيادة أرباحهم، لافتاً إلى أنه للأندية مخافت خاصة، إذ يفترض الإعلان عن نوعية الجلد المستخدم والسعر، والمواصفات الأخرى كإنتاج والمحافظ التي ينتج فيها، مشيراً إلى أن الدوريات التكوينية تسحب العينات من السوق بشكل دوري، وأن ضبط المخالفات في المحال الصغيرة يساعد في الوصول إلى الحلقة الأساسية (المعامل) وذلك عن طريق الإطلاع على الفواتير

الموجودة لدى هذه المحال. من جهة أخرى، رأى الخطيب أن نسبة المواد مجهولة المصدر في الأسواق انخفضت بشكل جيد بنسبة تصل إلى ٤٠٪، وذلك منذ بدء الحملة على هذه المواد قبل ٦ أشهر نظراً لتشديد العقوبات على المخالفين، كإحالة على القضاء والإغلاق، مشيراً إلى أنه في كل دول العالم لا يمكن القضاء على التهريب بشكل كامل، فهناك تهريب مظلم يدخل بشحنات، وآخر عن طريق «عابري سبيل». وأكد أنه يتم بشكل يومي تنظيم ضبوطات في المولات لمواد مهربة كالأجبان والألبان والبسكويك والمرتبديلا وشرب الطاقة.. وغيرها، وكلها ممنوعة من الاستيراد، مؤكداً أنه لا فرق بين مول وقبالة فكلاهما خاضعة للرقابة، لكونها غير مرابية صحية ومضرة بالاقتصاد الوطني، مؤكداً أن المتابعة مستمرة لهذه المواد إلى أن تتلاشى بشكل نهائي، وكشفت عن لجوء البعض إلى تزوير ماركات مياه معدنية مسجلة لوزارة الصناعة ووضع مواد غير صحية فيها وبيعها وهي غير مطابقة للمواصفات، وفيها شوائب، مشدداً على أنه لا يجوز تقليد ماركة مسجلة وتابعة للقطاع العام.

وبين الخطيب أنه عندما يتم ضبط هذا حالات يتم التعيين على جميع مديريات التموين في المحافظات لمخاطبة المادة المزورة، حيث تم ضبط العيوبات المخالفة في كل من محافظة دمشق وطرطوس والسويداء، منوها بأنه تم تعميم الفرق بين عبوات المياه الأصلية والمزورة لتسهيل سير العمل، حيث تكمن الفروق في علامات موجودة على غطاء العبوة الأصلية دون المزورة، مؤكداً التعامل بحزم في هذا الموضوع، لأنه يشمل نوعين من المخالفة كالتزوير، ووضع مواد غير صحية، لذا بمجرد وصول أي معلومة من أي محافظة تأخذها على محمل الجد مباشرة وتتخذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.

ولفت الخطيب إلى أن المخالفات التي يتم ضبطها في أغذية الأطفال تتم بعد سحب العينات من الأسواق وتحليلها، حيث تبين من نتائج التحليل استخدام أصبغة ممنوعة في هذه الأغذية، وبعضها فيه مخالفات جرمومية لكن هذه المخالفات انخفضت بشكل كبير

المؤسسة وبحث ٣٤ مليون ليرة من مبيعات ٥٥٢ مليون ليرة نعمة

مدير «السورية للتجارة» يوضح ما قاله رئيس الوزراء عن خسائر الـ٤٠ مليار ليرة: لا تعتبر خسارة بل تشابكات مالية

تزوير ماركات مسجلة لوزارة الصناعة.. وغش في الأحذية!

«التموين» لـ«الوطن»: انخفاض المواد المهربة في الأسواق بنسبة ٤٠ بالمئة

نظراً لاتباع التغليف بطرق أوتوماتيكية، مضافاً لکن لا يخلو الآخر من وجودها نتيجة الإهمال وعدم الدراية والإدراك بطريقة التصنيع والتغليف والعرض والنقل. وبين أنه في إطار الحرص على أغذية الأطفال تم منع عرض مأكولات الأطفال بشكل دوغما (غير مغلفة) في برادات وضمن الشروط الصحية بصيهاا التلف، منوها بأن الرقابة على أغذية الأطفال تأخذ حجراً واسعاً من عمل دوريات التموين لأن الطفل غير قادر على تحديد ما إذا كانت المادة تصلح للاستهلاك أم لا.

أوتوماتيكية، مضافاً لکن لا يخلو الآخر من وجودها نتيجة الإهمال وعدم الدراية والإدراك بطريقة التصنيع والتغليف والعرض والنقل. وبين أنه في إطار الحرص على أغذية الأطفال تم منع عرض مأكولات الأطفال بشكل دوغما (غير مغلفة) في برادات وضمن الشروط الصحية بصيهاا التلف، منوها بأن الرقابة على أغذية الأطفال تأخذ حجراً واسعاً من عمل دوريات التموين لأن الطفل غير قادر على تحديد ما إذا كانت المادة تصلح للاستهلاك أم لا.